اللام اى كان المتعلق الخبر التابع له تبعة يمتنع معها تقديمه
على الخبر فلا يرد نحو على الله عبد متوكل ضمير كان في جناب
المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله
مثلها اى مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير المتعلق الخبر وهو
التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به
مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة
الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتداء اذ في
تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ
لامكان الذهول عن الفتحة بخفائها او في الكتابة مثل
عندي انك قايم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على
المبتداء في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر
من غير ان يتعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك
التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل
ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير
العطف

العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط
نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مزوج في
هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى
صورة تعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد
المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعطف
لاخفاءه لا في الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما وايضا
المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا
اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد
اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتداء معنى
الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا بد وعليه
نحو ما بكم من نعمة فمن الله فشبه المبتداء الشرطي في سببية
للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح
عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط
واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول
الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه